ا لرقم	الموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي			مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
البلد البحرين	موقع الواب:		المصدر: اخبار الخليج	كو تستخطر مركز المراة العربية
201 العدد و [ص]:		التاريخ 06-09-2011	•	للتدريب والبحوث

دور الدعاة في تعزيز دور المرأة

إن قضية حقوق المرأة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل والاعتراف بدورها في الحياة العامة أصبحت من التحديات الرئيسية التي تواجه مجتمعاتنا فالمرأة في معظم المجتمعات تقوم بدورها في المشاركة في الشأن السياسي والاقتصادي والمجتمعي، إلا أن النظرة المجتمعية تقلل من أهمية ما تقوم به وفي كثير من الأحيان تعزو هذه النظرة إلى الإسلام وهو منها براء.

وأكد بعض العناصر النسائية لـ«أخبار الخليج» الحاجة الملحة إلى التحرك نحو تصحيح الكثير من العادات والتقاليد والمغالطات التاريخية التي نسبت إلى الإسلام من حيث إغفال دور المرأة وتحجيمه وحصره في الدور الأسري الذي اغفل فيه دور الرجل تماما وطالبوا بمبادرة الدعاة والإصلاح والوسائل الدعوية لمنع التأثيرات السلبية على الأمن الفكري، وتعزيز الدور المجتمعي للمرأة والحث على إعطائها حقوقها كاملة وتجنب تعرضها للعنف الأسري وأنواع التمييز كافة بدلا من مهاجمتها من على المنابر. جاء ذلك خلال التحقيق التالى:

ورش تدريبية للدعاة

مريم الرويعي (رئيسة الاتحاد النسائي البحريني) تقول: إن الدولة وقعت الاتفاقيات الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة ومنها (اتفاقية سيداو) وهي اتفاقيات تلزم الدولة بنشر الاتفاقيات وأعمالها بحيث تطبق على ارض الواقع من خلال الجهة المعنية بذلك من خلال الخطباء والوعاظ من إدارة الأوقاف السنية والجعفرية ووزارة العدل، لذلك من المفروض أن تنظم ورش عمل لهؤلاء الوعاظ والخطباء والقضاة لتعريفهم بالاتفاقيات الدولية وكيفية التصدي للعنف وهي تجربة لجأ إليها الأردن حتى لا يدخل شيوخ الدين في التفاصيل الصغيرة.

كذلك يجب أن يجلس الجميع إلى طاولة مستديرة سواء الاتحاد النسائي الذي يمثل الجانب الأهلي، والقضاء لتعريفه باتفاقية القضاء على اشكال التمييز كافة والحوار مع القضاة)، ولقد دعونا لذلك ولكننا لم نوفق لعدم تعاون الجهات المعنية، لذلك يجب ان تكون هناك توعية من الجانب الرسمي للجهات المعنية والتدريب المهني بقضايا المرأة من شرطة وضباط، والقضاة والوعاظ وخطباء المساجد، والبعد عن التناقض مثل توقيع اتفاقيات ضد المرأة، كما حدث في احدى المرات عندما عقدت احدى الجمعيات الخيرية مؤتمرا مناهضا (لسيداو والقضاء على اشكال التمييز كافة ضد المرأة) وحشد مجموعة كبيرة من الإعلاميين وهو ما يتناقض مع توقيع الدولة للاتفاقية.

وطالبت الرويعي بضرورة التزام الجانب الرسمي بتدريب الشرطة والضباط والوعاظ والأئمة والقضاة

لإعطاء المرأة حقوقها ويجب ترجمتها على ارض الواقع لان بعض الخطباء والدعاة يهاجمون المرأة مثل ما حدث في انتخابات 2006 بدلا من توضيح التعامل مع المرأة وحمايتها من العنف الأسري، لان الدعاة والخطباء علماء الدين لهم دور كبير في دعم المرأة وإدماجها في التنمية وتدريبها ومنحها حقوقا متساوية مع الرجل، لذلك يجب أن يكون هناك متخصصون من الجانب الفقهي ويجب أن تدعم المرأة أختها المرأة، وكذلك الوزارات ملزمة بذلك لذلك يجب أن يتغير الموقف المجتمعي وخاصة أن هناك معهدا قضائيا (لإقامة العديد من الورش) التابع لوزارة العدل المسئولة عن توعية الوعاظ في مملكة البحرين، الذي يمكنه أن يوضح دور المرأة والبعد عن أنواع التمييز كافة وعن العنف الأسري.

أهمية قانون الأحوال الشخصية

الكاتبة أنيسة فخرو تقول: لا انكر ان هناك نسبة من الأئمة على درجة كبيرة من الوعي يقومون بدورهم، ولكن مازال البعض باستطاعته ان يقدم المزيد لما له من دور في الإصلاح ونبذ العنف والطائفية وإشاعة روح التسامح والمحبة بين الناس وعدم التدخل في الشئون المدنية للمرأة فبعض شيوخ الدين مسئولون عن الشئون الدينية فقط لذلك يجب أن يعرف رجال الدين والدعاة صلاحيتهم قبل التدخل في أمور الدنيا والبت فيها، وعلى المجلس الأعلى أن يأخذ دوره من خلال تنظيم وترتيب دورات تدريبية، ونشر رسالته وتوصيلها إلى أصحاب المنابر حتى يفهموا أدوارهم وحتى يكون هناك تواصل ومسئولية بين المرأة والجمعيات النسائية ووزارة التنمية وكل المؤسسات التي لها علاقة ولها مصلحة في تعزيز مكانة المرأة ويجب ان يكون التواصل مع الجهات التي لها علاقة بمنابر الخطباء بوزارة العدل والشئون الإسلامية سواء كانت الجعفرية أو السنية لمعرفة رسالتهم لتكون لغة موحدة، وعلى رجال الدين أن يركزوا في الأمور الدينية المتعلقة بأمور الدنيا وان يؤكد الخطباء في المحبة والتسامح والبعد عن العنف الأسري والتراحم والمودة بين الزوجين وتعزيز دور الأب في الأسرة.

وطالبت فخرو بوضع اشتر اطات الاختيار خطباء المساجد وأهمها أن يستطيع التحدث اللغة العربية الصحيحة وان يكون تعليمه متقدما (جامعيا)، ومتمكنا من الفقه والشرع وان تتوجه وزارة العدل الى وضع خطوط عريضة وان تدعو إليها المختصين من رجال الدين. وناشدت فخرو شيوخ الدين الشيعة والسنة إصدار قانون الأحوال الشخصية للطائفة الشيعية لأنه ينظم العلاقة الأسرية في الأسرة في الشق الشيعي.

الثقافة المجتمعية الخاطئة

وأكدت فاطمة ربيعة (الناطق الإعلامي للاتحاد النسائي) أن الدعاة ورجال الدين يلعبون دورا سلبيا في دعم المرأة بالنسبة للجمعيات والاتحاد النسائي، وخاصة ان الجمعيات تقوم بدعم المرأة من جميع النواحي منها الجانب السياسي والاتحاد النسائي يطالب بالدور السياسي للمرأة كما اقر من قبل الملك المفدى أو بعد الإصلاح لان الرجل والمرأة لهما حق التصويت والانتخابات.

وتقول ربيعة: لقد عملنا كاتحاد نسائي وكجمعيات على الموضوع لإيصال المرأة إلى مواقع القرار، وهناك وجهات نظر مختلفة في هذا الجانب في دعم المرأة سياسيا وهناك بعض الأصوات التي تردد ان مكان المرأة هو المنزل ويمكنها التصويت فقط وليس الترشح وهذا يعتبر لصالح الرجل فقط، وهي وجهات نظر لا تتفق مع الدستور البحريني فالمرأة لها الحق أن تكون عضوا في المجلسين البلدي والنيابي، والدستور كفل لها ذلك فالمرأة والرجل سواسية في هذا الجانب حتى ان بعض رجال الدين دعموا المرأة من هذا الحان،

وأضافت: ان المجتمع البحريني يتطور ويوازن كثيرا من الأمور والدليل أن المرأة لم تتراجع رغم وجود الآراء المعارضة لها في كثير من النواحي والدليل وجودها كمرشحة سواء للمجلس النيابي أو البلدي

ووزيرة ووكيلة نيابة ومحامية وتمارس دورها الطبيعي وهذا دليل على وعي المرأة الكبير. وطالبت ربيعة بتوعية الناس بدور المرأة في جميع المجالات وقدرتها على المشاركة في الحياة من جميع الجوانب سواء اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.

واعتبرت ربيعة أن الثقافة المجتمعية الخاطئة عن المرأة التي لم تضعها في صفوف الرجل هي وجهات نظر خاطئة وعلى المؤسسات الأهلية والمجتمعية والاتحاد النسائي أن تقوم بتوصيل وجهات النظر الصحيحة لدور المرأة في الحياة، من خلال إقامة ورش تدريبية لكل من رجال الدين والقضاة والمحامين حول ذلك، ولقد نظم الاتحاد النسائي دورة عن (اتفاقية سيداو) ودورها في دعم المرأة للمحامين ورجال القانون وسنقوم بإقامة دورة مشابهة لرجال الدين.

وأكدت ربيعة أن هناك تحسنا ملحوظا في الجانب القانوني للمرأة وخاصة بعد تفعيل قانون الأحوال الشخصية بشقة السني لما له من تأثير في القضايا الشرعية في الإسراع بقضايا المرأة، ونتمنى أن يظهر الشق الثاني في القريب العاجل.

دور أئمة المساجد

إبراهيم الحادي (خطيب) يقول: لأئمة المساجد دور كبير ومنه تخصيص مصليات للنساء وقاعات محاضرات وتثقيف المرأة في أمور دينها، واهتمام بصقل شخصية المرأة دعويا عن طريق إقامة المحاضرات وإعطائها الثقة بأن تقوم ببرمجة أنشطتها وما تحتاج إليه من العناصر النسائية حتى تقود الأنشطة، وأفضل من يقوم بدور المرأة بنشاطاتها هي المرأة وقد اعتاد المجتمع الرجال لأنهم يقومون بذلك بين الرجال، ولكن بعض النساء يملكن الثقة الكبيرة ومبلغا كبيرا في العلم والمعرفة ويجب إعطاؤ هن كامل الصلاحيات من خلال استضافة النساء العالمات وتعزيز مكانتهن في المسجد، والاهتمام بهن كوالدات، وتخصيص الأماكن لهن، وأيضا بالنسبة للقضاء الاهتمام بتصريف قضايا المرأة سريعا وخاصة المطلقة والمعنفة، وتطبيق ما يأتي بالقانون مثل قانون الأسرة السني وهناك اطمئنان وقبول من القضاء بتطبيق قانون الأسرة الشق السني وبامكان المرأة أن تقرأ وليس بالاعتماد على اجتهاد كل قاض كما في السابق وهذا يعزز مكانة المرأة فهذا يعتبر طمأنة للأمور للشق الجعفري وما هو إلا تنظيم للعملية الفقهية ولا خوف من ذلك، مادامت الضمانات موجودة، والقضاء إذا أنصف المرأة وسمع ما تريد ان تقول فهذا يعزز دورها في المجتمع وان لها كلمة مسموعة ولا يأخذ مكانها الرجال.

وطالب الحادي بألا يعين في مناصب رجال الدين والعلماء إلا من كان فكره مستنيرا ويعرف مكانة المرأة في الإسلام وحق المرأة في الحياة العملية ويعرف قيمة المرأة والزوجة والأم والأخت، ولا يكون قاسيا على المرأة بدرجة اقصائية وقد منحها الإسلام حقها كاملاءوان كان من خلل فهو في عدم تطبيقه في شتى الحياة.

ويجب على وزارة العدل إقامة الدورات التدريبية والورش التي تختص بهذا الجانب منذ بلوغ المرأة، لان أحكام البلوغ تعلم المرأة امور دينها منذ نعومة أظفارها.

دور الأوقاف السنية والجعفرية

يقول الشيخ محمد خالد (خطيب): لا شك أن لخطباء وأئمة المساجد دورا كبيرا في توعية المسلمين بأهمية وتعزيز مكانة المرأة سواء كانت (أما أو زوجة أو أختا) أو أهمية حصولها على حقها كامرأة حتى لو كانت مدرسة أو شرطية أو في أية وظيفة كانت، والحقيقة التي يجب أن تقال ان ديننا لم يظلم المرأة بل منحها حقوقا كثيرة ولكن الظلم وقع عليها من بعض الذين يتعمدون عدم الخوض والحديث في هذا الموضوع وبالأخص في خطب الجمعة أو المواعظ في المساجد.

إن المرأة باعتبارها أما حقها قدم على حق الرجل الأب، وذلك في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك».

فهنا المرأة مقدمة على الرجل

والموضع الآخر: تربية البنات فهن في الفضل أعظم وأعلى منزلة من الأبناء، حيث جاء في فضل تربية البنات من الأجر والفضل ما لم يأت في تربية الأبناء، روى مسلم وغيره عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله عليه وسلم- «من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو وضم أصابعه». وفي بعض مواضع الإرث ترث المرأة أحياناً أكثر من الرجل، كما لو توفي رجل عن زوجة وابنتين وعم، فالبنتين الثلثان وللزوجة الثمن وللعم الباقى.

ولكن في الجملة فإن الرجل مقدم على المرأة في رعاية الأسرة والقوامة عليها، قال تعالى: «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم».

وأضاف: للأسف الشديد في كل جمعة أسأل بعض الإخوة المصلين عن موضوع خطبة الجمعة فلا أجد أي أحد من الخطباء تطرق منذ فترة طويلة جدا إلى هذا الموضوع بالرغم من أهميته للحاضرين وللحاضرات من المصليات في أيام الجمعة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على غفلة من (بعض) الخطباء عن هذا المه ضه ع

وهنا يأتي دور الأوقاف السنية والجعفرية في أهمية توجيه الخطباء والأئمة للتطرق إلى هذا الموضوع، وللأسف الشديد لا نجد هذا الاهتمام موجودا لدى الطرفين (الأوقاف السنية والجعفرية) ولم أعلم قط أن هناك أوراقا أو تنبيها قد أرسل للخطباء لتوعية الناس لمثل هذا الموضوع، وبالرغم من وجود المجلس الأعلى للمرأة فإن دور هذا المجلس أيضا مغيّب في المساجد ودور العبادة في أهمية التعاون مع الجهات الرسمية للتوعية بدور وتعزيز المرأة في شتى مناحي الحياة، وهناك خطب ودروس وكتب ومطويات لكثير من مشايخنا وعلمائنا تتحدث عن هذا الموضوع المهم، ولكن للأسف يبدو أن البعض مازال يؤمن بأن المرأة حدودها فقط من بيت أبيها إلى بيت زوجها إلى قبرها. فإذا كان هذا المفهوم مازال موجودا عند بعض (عقليات) الذين يتصدرون الوعظ والإرشاد فقل على الدنيا السلام.

تحقیق: نوال عباس